



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● وكالة فيتش، مصر لديها أحد أكبر معدلات النمو في قطاع الطاقة الكهربائية^١.

أوضح تقرير صادر عن وكالة فيتش أن مصر تُعد موطنًا لثالث أكبر سوق للطاقة الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث القدرات وحجم الإنتاج، بعد إيران والمملكة العربية السعودية، وتظهر التوقعات أن لديها أحد أكبر معدلات النمو بين الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى هذا النحو، فإن أداء مصر في قطاع الطاقة الكهربائية تتفوق على كل من المتوسطات العالمية والإقليمية ويشير إلى وجود فرصة كبيرة للاستثمار في القطاع على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأفاد التقرير أنه من المتوقع أن يشهد قطاع الكهرباء في مصر نموًا قويًا من حيث القدرات وحجم الإنتاج، وذلك في ظل الجهود المبذولة من الدولة لتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، كما ستشهد مصادر الطاقة المتجددة غير الكهرومائية أقوى نمو خلال فترة توقعات الوكالة للفترة (٢٠٢٢-٢٠٣٢)، مع مساهمة قطاع الطاقة الشمسية بالحصة الأكبر، بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت مصر تشييد أول محطة للطاقة النووية لتوليد الكهرباء بمشروع الضبعة، كما تشكل التطورات في صناعة الهيدروجين الخضراء في مصر مؤشرًا إيجابيًا على نمو إنتاج الكهرباء.

وأكد التقرير على اتخاذ مصر والاتحاد الأوروبي خطوات لتعزيز تعاونهما طويل الأجل بشأن التحول إلى الطاقة النظيفة من خلال شراكة استراتيجية بشأن تطوير الهيدروجين المتجدد وإعداد مصر للانتقال العادل للطاقة، كما وقعت مصر ببيانًا مشتركًا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ يصل إلى ٣٥ مليون يورو لدعم مبادرة الثروة في مجال الطاقة الكهربائية في مصر.

ذكر التقرير أن مشروعات الهيدروجين الأخضر سوف تعزز من جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية في مصادر الطاقة المتجددة، وعلى مدى العقد المقبل، سوف يستمر استهلاك الكهرباء في النمو مع وجود فائض في الإنتاج، ومع زيادة الاستثمارات في شبكات النقل البيني، من المتوقع زيادة صادرات مصر من الكهرباء إلى الأسواق المجاورة وإلى أوروبا.

كما ذكر التقرير أن الحكومة المصرية اتخذت منذ عام ٢٠١٨ خطوات كبيرة لدعم قطاع الكهرباء وجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسع في البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء، كما أصبح القطاع أكثر تنافسية بشكل ملحوظ، مع تنافس العديد من الشركات الدولية للحصول على حصة في السوق والاستثمار بكثافة في البلاد.

وأوضح التقرير أن خلال العقد المقبل، من المتوقع أن يزداد إجمالي توليد الكهرباء في مصر بنسبة ٣٨٪ ليصل إلى ٢٨٤ تيراواط ساعة في عام ٢٠٣٢، كما سيرتفع صافي الاستهلاك من ١٦٦,٤ تيراواط ساعة في نهاية عام ٢٠٢٢ إلى ٢٢٧,٢ تيراواط ساعة في عام ٢٠٣٢، مما يشير إلى فائض محتمل للتصدير.

وأفاد التقرير أن معدلات نمو الاستثمار الخاص بقطاع الكهرباء في مصر تبشر بالخير بشكل عام، لتطوير مصادر الطاقة المتجددة على المدى المتوسط إلى الطويل، وتعزيز القدرة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، لا سيما وأن مصر تخطط لزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الكهرومائية في مزيج الكهرباء لديها إلى ٣٧٪ من إجمالي الإنتاج بحلول عام ٢٠٣٥، مما يضيف إلى النظرة الإيجابية لنمو مصادر الطاقة المتجددة في البلاد على المدى الطويل.

● السيد الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تسريع تمويل التنمية يتطلب بيانات دقيقة محدثة ودمج مصادر التمويل^٢.

أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن تسريع وتفعيل تمويل أهداف التنمية المستدامة يتطلب توافر بيانات دقيقة محدثة والدمج بين مصادر التمويل العامة

¹ <https://gate.ahram.org.eg/News/4177524.aspx>

² <https://www.youm7.com/story/2023/3/15/%E2%80%AB%E2%80%AC%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%B8%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%85%D8%AC/6116839>

والخاصة والداخلية والخارجية.

- وأشار إلى إن توافر التمويل والحلول التكنولوجية عنصران أساسيان لتنفيذ العمل التنموي، وذلك بجانب توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات والمؤسسات، حيث أن الإرادة السياسية الحقيقية من شأنها إدارة العمل التنموي على نحو أفضل وتحقيق الاستفادة القصوى من الحلول التكنولوجية وتوجيه التمويل لمجالات العمل التنموي الأكثر استحقاقاً.
- وأشاد الدكتور/ محمود محيي الدين، بقرار تمويل التنمية المستدامة في مصر بوصفه التقرير الأول من نوعه في المنطقة العربية ويستهدف تحليل مصادر تمويل التنمية والعوامل المحفزة لدفع العمل التنموي، مؤكداً أهمية هذه النوعية من التقارير في تخطيط الحكومات للعمل التنموي وتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة.
- وأشار إلى أهمية وضع أطر عامة لتمويل العمل التنموي، وتحديد تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجتمعة وليست مجزأة، ثم تحديد أولويات التنمية ومواطن التمويل وهو ما يقود إلى معرفة حجم فجوة التمويل ومن ثم إيجاد أفضل السبل لسدها سواء عبر التمويل المختلط أو تفعيل أدوات التمويل المبتكر.
- وأفاد بأن مبادلة الديون تعد أحد عناصر التمويل المشترك الهامة، حيث تساهم هذه الآلية في تحويل المديونيات العامة للدول إلى استثمارات في مجالات التنمية المستدامة المختلفة تسمح بمشاركة أكبر للقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ العمل التنموي، لافتاً إلى ضرورة قيام الحكومات بربط الموازنات العامة بخطتها للتنمية المستدامة.
- وفيما يتعلق بحلول التمويل التنموي، أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، أهمية الاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بالعمل على تغطية فجوة تمويل التنمية المستدامة بشكل عام، والتي تقدر بنحو ٤ تريليونات دولار سنوياً، وذلك عن طريق التغلب على أزمة المديونيات الخارجية للدول، وتفعيل سياسات التمويل طويل الأجل مع تحسين شروطه بحيث تتضمن أسعار فائدة مخفضة وفترات سماح وسداد طويلة الأجل، بالإضافة إلى تفعيل صناديق الطوارئ لمواجهة الأزمات المختلفة مثل الجوائح والخسائر الناتجة عن تغير المناخ.
- وأكد على ضرورة عدم اجتزاء العمل التنموي، والتعامل معه ككتلة واحدة، موضحاً أن هذا النهج الشامل تبنته مصر من خلال رئاستها لمؤتمر المناخ في شرم الشيخ من خلال دمج هدف مواجهة تغير المناخ مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما تبنته دولة الإمارات العربية المتحدة في إعدادها لاستضافة مؤتمر المناخ القادم في دبي الذي يعتبر مؤتمراً للحلول في كافة أبعاد العمل المناخي، وسيشهد إتمام عملية التقييم العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية باريس وهي العملية التي ستساهم نتائجها في تحقيق أهداف المناخ خلال السنوات المقبلة.
- **تقرير مجلس الغرف الأمريكية التجارية، الاستثمارات الزراعية جذابة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط³.**
- كشف تقرير مجلس الغرف الأمريكية التجارية بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بالعديد من الظروف المواتية التي تجعل استثمارات الأعمال التجارية الزراعية جذابة، لا سيما أن إمكانات السوق عالية بشكل عام، علاوة على أن جودة البنية التحتية أخذت في التحسن، وحواجز التعريفات الزراعية منخفضة وتتناقص، لافتاً أنه على الرغم من النزاعات الإقليمية فإن العديد من البلدان مستقرة وأمنة نسبياً.
- أضاف التقرير أن المخاطر المناخية والجيوسياسية على سلاسل التوريد حفزت صانعي السياسات الإقليميين لتوجيه المزيد من الأموال نحو النظام الإيكولوجي للابتكار في التكنولوجيا الزراعية (التكنولوجيا الزراعية) وإنتاج الغذاء، وفي الوقت نفسه، تفتتح شركات الأغذية الراسخة بشكل متزايد على عمليات الاستحواذ والشراكات مع الشركات المحلية لتعزيز قدرات الإنتاج وتوسيع حصتها في السوق.
- وكشف التقرير أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمعت حوالي ١٢٥ مليون دولار أمريكي في التمويل في ديسمبر ٢٠٢٢، مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية بنسبة ٣١٪ من الإجمالي، وقادت الشركات المصرية المجموعة، متقدمة على القوى الإقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مع محدودية المياه والأراضي الصالحة للزراعة، التي تمتلك الإمارات العربية المتحدة.
- وأشار ان دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعمل أيضاً معاً لمعالجة تغير المناخ، ففي أكتوبر ٢٠٢١، استضافت المملكة العربية السعودية أول قمة على الإطلاق للمبادرة الخضراء في الشرق الأوسط، بحضور أكثر من ٢٠ من القادة الإقليميين: كما عُقدت قمة ثانية لمبادرة الشرق الأوسط على هامش مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في مصر.
- وتهدف MGI إلى تقليل انبعاثات الكربون بأكثر من ١٠% من المستويات العالمية الحالية من خلال العديد من المبادرات، بما في ذلك الحد من انبعاثات الكربون من إنتاج الهيدروكربونات، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وزراعة ٥٠ مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لدعم أهداف MGI والمبادرة الخضراء السعودية، حيث أنشأت المملكة العربية السعودية مؤسسة المبادرة الخضراء غير الهادفة للربح.

³ <https://www.youm7.com/story/2023/3/13/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%AC%D8%B0%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/6112386>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• ٤,٢% معدل نمو الاقتصاد المصري النصف الأول من ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

- أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إنه وفقاً للبيانات الأولية، قُدر معدل نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي الجاري بـ٤,٢%.
- وأضافت أنه على الرغم من الآثار الحالية للأزمة الروسية الأوكرانية، والتي من المحتمل أن يمتد آثارها خلال العام المقبل، إلا أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري نمواً بنحو ٤,٢% بنهاية العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وكذا النصف الأول من العام ذاته، وأشارت إلى استمرار نمو الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري بنسبة ٣,٩%، وذلك رغم الوضع الاقتصادي العالمي وحالة عدم اليقين التي فرضتها التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجيوستراتيجية العالمية.
- وعلى مستوى النمو القطاعي أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى إن هناك تحسناً في معدلات نمو عدد من القطاعات الاقتصادية في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة بالربع المناظر من العام المالي الماضي، مشيرة إلى أن قطاعات: الاتصالات، والزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والتشييد والبناء، ساهمت بنسبة ٨٠% في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- وأوضحت أنه وفقاً للبيانات الأولية، قُدر معدل نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي الجاري بـ٤,٢%، مضيفة أنه على الرغم من الآثار الحالية للأزمة الروسية الأوكرانية، والتي من المحتمل أن يمتد آثارها خلال العام المقبل، إلا أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري نمواً بنحو ٤,٢% بنهاية العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، تطور الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المصري، قائلة: بالرغم من نجاح الدولة في كبح جماح التضخم وخفضه من مستويات بالغة الارتفاع ٢٥% عام ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى أقل من ٥% عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلا أن معدل التضخم عاود الارتفاع إلى نحو ١٥% عام ٢٠٢٢، واستمر في الصعود، وبخاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، ليقترّب من ٣٣% في فبراير ٢٠٢٣، نتيجة عدد من العوامل.
- وأشارت إلى بلوغ إيرادات قناة السويس ٢,٢ مليار دولار في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بمتوسط شهري ٧٢٢ مليون دولار، وذلك مقارنة بنحو ١,٧ مليار دولار في الربع المناظر من العام السابق، بمتوسط شهري ٥٦١ مليون دولار.
- وأضافت يرجع تنامي هذه الحركة نتيجة السياسات التسويقية التي انتهجتها هيئة قناة السويس، في جذب خطوط ملاحية جديدة للعبور من قناة السويس، وانعكاساً لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلى زيادة الوفر الذي تحققه قناة السويس مقارنة بالطرق البديلة في ظل ارتفاع أسعار تاجير السفن ونوالين الشحن، وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية جراء الأزمة الروسية الأوكرانية.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى معدلات البطالة والتي حققت انخفاضاً ملحوظاً، لتبلغ ٧,٢% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث ارتفع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ليلبغ ٤٢,٨% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كما تحسنت مؤشرات أداء القطاع الخارجي في الفترة “يوليو – سبتمبر” من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث ارتفع إجمالي الصادرات بنحو ١٢,٤%، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٩٤%، وكذا حدوث زيادة في الصادرات البترولية وغير البترولية.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، تطورات معدل النمو العالمي الذي يستمر في التباطؤ، مشيرة إلى وجود توقعات باستمرار تراجع النمو العالمي إلى ٢,٩% خلال العام الجاري ٢٠٢٣، هبوطاً من ٣,٤% خلال عام ٢٠٢٢، و٦% خلال عام ٢٠٢١، وأضافت أن هناك توقعات تشير إلى تحسن في معدلات نمو الاقتصاد العالمي بحيث يرتفع إلى ٣,١% في عام ٢٠٢٤، بقيادة اقتصادات الدول النامية.
- وأشارت إلى تراجع نشاط التجارة العالمية خلال ٢٠٢٢ إلى ٥,٤%، مع توقع مزيد من التباطؤ إلى ٢,٤% خلال العام الجاري؛ حيث تُعزى أسباب هذا التباطؤ إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، لكن في الوقت نفسه توجد توقعات بزيادة نشاط التجارة العالمية إلى ٣,٤% في عام ٢٠٢٤.

● السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة تكلف الدولة ١٩٠ مليار جنيه، وإنهاء إجراءات تفعيل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية وحل مشكلات المستثمرين^٥.

- عقد السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مؤتمرًا صحفيًا، بحضور عدد من المستثمرين وممثلي مجموعة من الشركات الاستثمارية العاملة في مصر، أعرب عن ترحيبه بعقد هذا المؤتمر الصحفي بحضور عدد من ممثلي كبرى شركات الاستثمار، موجهاً الشكر إليهم لحرصهم على التواجد اليوم؛ من أجل استعراض الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية خلال الفترة الماضية لحل مشكلات المستثمرين وتعزيز بيئة الاستثمار، وكذا توضيح الخطوات التي تتخذها الدولة خلال الفترة الحالية في سبيل دفع وتشجيع الاستثمار في مصر.
- سرد الدكتور مصطفى مدبولي عددًا من القرارات المهمة التي اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه، مشيرًا في هذا الإطار إلى أن الجانب الأكبر من اجتماع المجلس كان مُخصصًا لعرض مشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها تفعيل حزمة الحماية الاجتماعية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأسبوع المنقضي، أثناء زيارته لمحافظة المنيا لتفقد عدد من المشروعات التنموية بالمحافظة.
- وأضاف أنه بناءً على قرارات السيد رئيس الجمهورية، ناقش مجلس الوزراء بالتفصيل جميع القوانين التي سيتم من خلالها تفعيل تلك الحزمة الكبيرة فيما يخص تعديل وزيادة المرتبات والعلاوات، لتبدأ اعتبارًا من أول أبريل المقبل، على أن تكون تلك الحزمة بقيمة ١٠٠٠ جنيه لكل موظف من العاملين بالجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور للدرجة السادسة لتصبح ٣٥٠٠ جنيه، و٥٠٠٠ جنيه للدرجة الخامسة، كما تم رفع الحد الأدنى لحاملي الماجستير والدكتوراة، وزيادة المعاشات بنسبة ١٥%، وزيادة القيمة المالية لبرنامج "تكافل وكرامة" بنسبة ٢٥%.
- وأشار الدكتور/ مصطفى مدبولي، إلى أن هذه الحزمة تكلف الدولة ١٥٠ مليار جنيه خلال السنة المالية التي ستبدأ من يوليو، لكن نظرًا لأنه سيتم تفعيل الحزمة بدءًا من أول أبريل المقبل، فستتم إضافة مبالغ ٣ أشهر إضافية والتي تصل إلى نحو ٤٠ ملياراً، ليكون بذلك إجمالي تلك الحزمة ١٩٠ مليار جنيه، تضعها الدولة بهدف الانحياز إلى المواطن وضمان زيادة دخول المواطنين وأصحاب المعاشات، وكذا زيادة معاش "تكافل وكرامة".
- وعرض الدكتور/ مصطفى مدبولي، تفاصيل التكلفة السنوية لحزمة الحماية الاجتماعية البالغة ١٥٠ مليار جنيه؛ حيث أشار إلى أن ٩٥ مليار جنيه من إجمالي المبلغ مُخصص لزيادة الحد الأدنى للأجور وقيمة معاش "تكافل وكرامة"، والـ ٥٥ مليار جنيه المتبقية ستكون مُخصصة لزيادة المعاشات.
- وتوقف عند نقطة مهمة في هذا الصدد، حيث أشار إلى أن الدولة المصرية تتحمل، منذ بداية اندلاع الأزمة العالمية التي لا تزال مستمرة، جزءًا كبيرًا من العبء الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والمواد الخام الأساسية، وخاصة القمح والسلع التموينية، والمواد البترولية التي ما زلنا ندعم جزءًا كبيرًا جدًا منها، ولاسيما السولار وأنابيب البوتاجاز.
- واستمراراً لتوضيح هذه النقطة، نوّه الدكتور/ مصطفى مدبولي، إلى أن هناك أرقامًا محددة في الموازنة، سواء لدعم السلع التموينية والخبز، أو للمواد البترولية، مشيرًا إلى أنه في هذا العام ونتيجة لارتفاعات الكبيرة سيكون هناك عبء إضافي للسلع التموينية والخبز يصل إلى ٥٤ مليار جنيه تتحملها الدولة المصرية، كما سيكون هناك عبء إضافي للمواد البترولية، وتحديدًا السولار والبوتاجاز سيصل إلى ما يقرب من ٤٥ مليار جنيه؛ أي إجمالي نحو ١٠٠ مليار جنيه، تتحملها الدولة المصرية عن المواطن.
- وأشار إلى أن كل هذه الإجراءات تأتي في إطار الحرص الشديد على ملف الحماية الاجتماعية، ومساندة المواطن المصري في هذه الظروف الصعبة، وذلك وفقا لتوجيهات السيد الرئيس في هذا الشأن.
- وأضاف أن الأمر لا يعني مجرد حزمة بقيمة ١٩٠ مليار جنيه، لكن الأمر الجدير بذكره هو هذا العبء الإضافي؛ حيث تم إضافة مبالغ إضافية لما كان مخططاً له؛ فمثلاً فيما يخص دعم السلع التموينية (الخبز تحديدًا) كان المخصص له من الدعم ٩٧ ملياراً، سنضيف إليها ٥٤ مليار جنيه أخرى، مؤكداً أن الدولة تسعى بقدر الإمكان لأن تساند المواطن المصري في مثل هذه الظروف الصعبة، كما أن الحكومة تدرك جيداً حجم الأزمة وهذه الظروف وتتابع نبض الشارع المصري وتدرك أيضاً حجم ما يتحمله المواطن من أعباء، لكنها بقدر الإمكانات المتاحة لديها تعمل على تقليل حدة الأزمة في هذه المرحلة الدقيقة التي نأمل أن تنتهي في أسرع وقت ممكن.
- وتطرق الدكتور/ مصطفى مدبولي، إلى ما تقدمه الدولة من دعم لقطاعي الصناعة والزراعة، وخاصة ما يتعلق بالمبادرة التي تم إعلانها بشأن تحديد سعر فائدة ١١% فقط لهذين القطاعين، مشيرًا إلى أنه تم بالفعل إنهاء جميع الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه المبادرة، كما أن البنك المركزي أعلن أمس بدء تفعيل هذه المبادرة المهمة، مشيرًا إلى أن كل ما ذكره من إجراءات هدفه التنويه لما تقوم به الدولة المصرية من دعم لمختلف القطاعات الإنتاجية،

⁵ <https://www.youm7.com/story/2023/3/8/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-190-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1/6108512>

وكذا تعظيم وتفعيل ملف الحماية الاجتماعية، مؤكداً أن الموازنة الجديدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ستتحاز بشكل كبير لهذا الملف المهم وهو الحماية الاجتماعية، حيث سيتم توجيه أغلب مخصصاتها لبند الحماية الاجتماعية؛ ولذا فقد سعينا إلى الإسراع بإقرار الحزم التي أعلنها الرئيس.

وأشار الدكتور/ مصطفى مدبولي، إلى تواجد عدد من المستثمرين وممثلي شركات الاستثمار العاملة في مصر اليوم؛ لاستعراض الإجراءات التي تتخذها الحكومة في سبيل حل مشكلات المستثمرين، في إطار الحرص الشديد للدولة على اتباع هذا النهج، معبرا عن سعادته بتواجد المستثمرين في هذا اللقاء، مشيراً إلى القرار الذي صدر بتأسيس وحدة لحل مشكلات المستثمرين وتحت إشراف رئيس مجلس الوزراء وبرئاسة المهندسة راندة المنشاوي، مساعد أول رئيس مجلس الوزراء، وعضوية هيئة مستشاري مجلس الوزراء، وجميع الجهات السيادية والرقابية بالدولة؛ وذلك من أجل اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة لحل مشكلات الاستثمار والمستثمرين في مصر، بالإضافة إلى الآليات الأخرى المتاحة لها.

وأشار أيضاً إلى إعلان الحكومة عن هذه الوحدة، وتشجيع المستثمرين لتقديم مشكلاتهم إليها، كما تم إطلاق بوابة إلكترونية للتيسير على الراغبين في التقديم لحل مشكلاتهم، موضحاً أنه منذ بداية عمل الوحدة - وحتى الآن - تلقت ١٦١٥ شكوى، تم البت في ١٢٦٠ شكوى منها أي ما يعادل ٨٠% من عدد الشكاوى الواردة إليها، باتخاذ قرارات نهائية بشأن حل وإزالة أسباب هذه الشكاوى والمشكلات، موضحاً أن من بين تلك القرارات صدر ١٠٠٠ قرار لصالح المستثمر.

وأوضح الدكتور/ مصطفى مدبولي، أن الوحدة الدائمة لحل مشكلات المستثمرين، والممثل بها مختلف الجهات المعنية تعقد اجتماعاتها بصفة مستمرة بحد أقصى كل أسبوعين، موجهاً الشكر والتقدير لمختلف الجهات المشاركة في هذه الوحدة على جهودها لسرعة حل مشكلات المستثمرين، واتخاذ القرارات التي من شأنها إزالة أسبابها، لافتاً إلى أن الوحدة تتعامل مع مشكلات متراكمة منذ سنوات، وهو ما استوجب سرعة التعامل معها، مع إعطاء رسائل إيجابية تؤكد حرص الدولة المصرية على إزالة أية معوقات قد تواجه قطاع الاستثمار.

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٥٤% انخفاضاً بقيمة العجز في الميزان التجاري شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية ديسمبر ٢٠٢٢ وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ١,٩٣ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ٤,٢٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها ٥٤,٠%.

ومن أهم المؤشرات انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٢,٧% حيث بلغت ٤,١٨ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ٤,٢٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها (ملابس جاهزة بنسبة ٤,٨%، منتجات البترول بنسبة ٤١,٢%، البترول الخام بنسبة ٤٥,١%، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٣١,٤%).

بينما ارتفعت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٤٧,٣%، فواكه طازجة بنسبة ٢٥,٧%، أسمدة بنسبة ٨٣,٣%، عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ٢٢,٩%).

وانخفضت قيمة الواردات بنسبة ٢٨% حيث بلغت ٦,١١ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ٨,٤٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها منتجات البترول بنسبة ٧,٢%، ادوية ومحضرات صيدلة بنسبة ١٦,٢%، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٤٨,٨%، قمح بنسبة ٢٨,٤%)، بينما ارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (الغاز الطبيعي بنسبة ٨٢,٥%، خشب ومصنوعاته بنسبة ٨,٥%، انابيب ومواسير ولوازمها من حديد أو صلب بنسبة ١٦,٢%، تقاوي وبذور للذئار بنسبة ٩,٣%).

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصادرات المصرية تسجل رقماً قياسياً جديداً بـ ٥١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم لتسجل ٥١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مسجلة رقماً قياسياً جديداً في تاريخ الصادرات المصرية مقابل ٤٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٨ مليارات دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها ١٨,٣%.

⁶ https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/2023314135015_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89%20%202022.pdf&Type=News

⁷ <https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx>

■ أعلى عشر دول استيراداً من مصر خلال عام ٢٠٢٢:

١. تركيا بقيمة ٤ مليارات دولار.
٢. إسبانيا بقيمة ٣,٧ مليار دولار.
٣. إيطاليا بقيمة ٣,٤ مليار دولار.
٤. السعودية بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
٥. أمريكا بقيمة ٢,٣ مليار دولار.
٦. هولندا بقيمة ٢,١ مليار دولار.
٧. كوريا الجنوبية بقيمة ٢ مليارات دولار.
٨. الإمارات بقيمة ١,٩ مليار دولار.
٩. الهند بقيمة ١,٩ مليار دولار.
١٠. الصين بقيمة ١,٨ مليار دولار.

■ وتستحوذ هذه الدول على ٤٩,٦% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم بقيمة ٢٥,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

■ أعلى عشر سلع صدرتها مصر خلال عام ٢٠٢٢:

١. الغاز الطبيعي المسال بقيمة ١٠ مليارات دولار.
٢. أسمدة بقيمة ٣,٣ مليار دولار.
٣. البترول الخام بقيمة ٣ مليارات دولار.
٤. منتجات البترول بقيمة ٣ مليارات دولار.
٥. الملابس الجاهزة بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
٦. فواكه طازجة بقيمة ٢ مليارات دولار.
٧. لدائن بأشكالها الأولية بقيمة ١,٨ مليار دولار.
٨. عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بقيمة مليار دولار.
٩. قضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بقيمة ٤٤٠,٣ مليون دولار.
١٠. سجاد وكليم بقيمة ٣٩٧,٢ مليون دولار.

■ وتستحوذ هذه السلع على ٥٣,٤% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لمختلف دول العالم بقيمة ٢٧,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).
- جهاز تنمية المشروعات، تقدم كافة أوجه الدعم لرواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشروعات^٨.
- أكد السيد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على اهتمام الجهاز بنشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع المصري خاصة في أوساط الشباب، من خلال إتاحة مختلف سبل الدعم للأفكار الإبداعية المبتكرة لتحويلها إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وتمهيد الطريق أمامها في إطار اقتصاد جديد ورقمي يعتمد على المعرفة.
- وأشاد الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات بقيمة تكتني التي تعمل على تشجيع الاستثمار في الشباب المصري المبتكر الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تدعيم مكانة مصر على خريطة الاستثمار ويضعها في موقعها الصحيح كقوة مؤثرة في محيطها الإقليمي والعالمي.
- وأوضح أن جهاز تنمية المشروعات من خلال برنامج رأس المال المخاطر يدعم مديري الاستثمار الجُدد الراغبين في تأسيس صناديق استثمارية عاملة في هذا المجال والمتمتعين بالخبرة والمعرفة الكافية التي تؤهلهم

^٨[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

^٩<https://www.youm7.com/story/2023/3/11/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84/6111436>

للإدارة، كما يستهدف الجهاز تشجيع مديري الاستثمار العالميين للاستثمار في مصر ونقل خبراتهم لكافة الشركات الناشئة المصرية ومساعدتها في النمو وتوفير احتياجاتها التمويلية.

وأكد أن جهاز تنمية المشروعات يهدف إلى التعاون مع كافة العاملين في هذا المجال سواء على المستوى المحلي والدولي، وتبادل الخبرات والتعرف على أوجه الدعم المطلوبة لتقوية مناخ بيئة الاستثمار والشركات الناشئة في مصر، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الدولية المانحة لتوفير برامج رفع كفاءة المؤسسات العاملة في هذا المجال بالشكل الذي يمكنهم من تطبيق أفضل الممارسات العالمية وبما يعود بالنفع على رواد الأعمال والشركات الناشئة المصرية، مؤكداً على مواصلة الجهاز لدوره في توفير كافة أوجه الدعم المطلوبة لتقوية مناخ وبيئة الاستثمار والشركات الناشئة وريادة الأعمال في مصر.

● الهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفاع محفظة التمويل متناهي الصغر إلى ٤٠ مليار جنيه بـ ٢٠٢٢.

أشار الدكتور/ إسلام عزام؛ نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى إن محفظة التمويل متناهي الصغر ارتفعت إلى ٤٠ مليار جنيه العام الماضي ٢٠٢٢، مقابل ٢٧ مليار جنيه العام السابق، بنمو ٤٧%، وبلغ عدد العملاء ٥,٨ مليون عميل، مقابل ٤,٢ مليون عميل بنسبة نمو ٣٦%.

وأضاف أن قانون تنظيم التأمين الموحد الذي يناقشه البرلمان حالياً سمح بتأسيس شركات تأمين متناهي الصغر برأسمال ٣٠ مليون جنيه كحد أدنى.

وأشار إلى أن وثيقة التأمين متناهي الصغر هي تلك التي لا تزيد مبالغ تأمينها عن ٢٠٠ ألف جنيه وفقاً لتعريف الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأكد أن الهيئة وضعت ضوابط لتنظيم نشاط التأمين متناهي الصغر في مصر والسماح بصدوره إلكترونياً عبر البنوك وشركات الوساطة وكذلك من خلال شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية.

وأشار إلى أن الهيئة العامة للرقابة المالية تعمل على توسيع قنوات توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر كما ألزمت شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر للتأمين على عملاءها ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي.

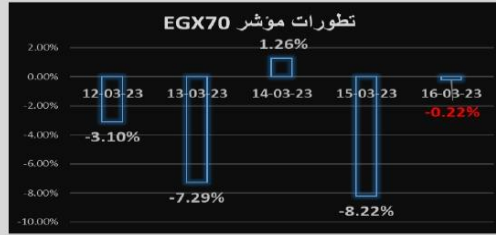
وأوضح أن نشاط التأمين على الحياة يستحوذ على ٨٠% من عملاء التأمين متناهي الصغر مقابل ٢٠% لشركات التأمين على الممتلكات والمسئوليات كما أعتت الهيئة وثائق التأمين متناهي الصغر من رسوم الإصدار.

وشدد على أن الهيئة سمحت لشركات التمويل متناهي الصغر باستخدام البطاقات مسبقة الدفع في منح القروض.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

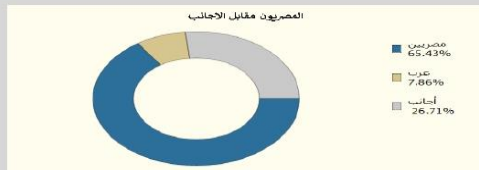
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -0.14% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 16 مارس 2023، مقارنة بنسبة -3.14% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.22% مقارنة بنسبة -3.10% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 0.51% مقارنة بانخفاض بنسبة -2.31% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -3.22% مقارنة بنسبة -1.54% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير شبكة الخدمات المشتركة والتعهد SSON، إلى أن مصر تتحول إلى وجهة عالمية لخدمات التعهيد:**



- **انفوجراف (2) يوضح تقرير مؤسسة أجيليتي، والتي تشير إلى أن مصر من أفضل الأسواق الناشئة عالمياً وتمتلك فرصاً واعدة للاستثمارات:**

مصر من أفضل الأسواق الناشئة عالمياً وتمتلك فرصاً واعدة للاستثمارات

مصر في المرتبة الـ 21 من بين 50 دولة عالمياً بمجموع نقاط 5.06، في مؤشر أجيليتي للأسواق الناشئة في 2022



“نجح نهج الحكومة الميسر للأعمال في جذب المستثمرين الدوليين، وتركز جهودها الآن على تحديث العمليات التجارية التي تعزز الخبرة التكنولوجية لتحقيق النجاح الاقتصادي مستقبلاً.”